رجل وذكر معرفته اجاد فيه الخطيب كتابا وسماه ايضا الموضح لاوهام الجمع والتفريق
وسبقه اليه عبد الغني بن سعيد المصري الازدي وصنف كتابا نافعا سماه ايضاح الاشكال
قال العراقي وعندي منه نسخة ثم سبقه اليه الصوري وهو تلميذ عبد الغني وتبع الخطيب
ومن امثلة محمد بن السائب بن بشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة الكلبي ليس بثقة قاله
العراقي ونسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم ابا
النضر بالصاد المهملة وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هاشم قال العراقي كان كنيته ابا النضر وكان لابنه
ابن يسمى هشاما فكناه القاسم بن الوليد به وكناه عطية العوفي بابي سعيد وكان يقول قال
ابو سعيد كذا قال ابو سعيد كذا قال الخطيب انما فعل ذلك ليوهم الناس انه انما يروي عن
ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انتهى كلام العراقي فصار نظير انه اي المراد بالاسماء المتقدمة
جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه اي في المراد بالاسماء المذكورة ولا يدري
انه واحد لا يعرف شيئا من ذلك المذكور من انه سمي باسمين وانه قد نسب الى جده ايضا
وانه ذو كنى ثلثة والامر الثاني ان الراوي قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ اي اخذ
الحديث وروايته عنه فيبقى مجهول الذات وقد صنفوا فيه الوحدان بضم الواو وسكون
الحاء جمع واحد كركبان جمع راكب والمراد من الوحدان ما الف من الكتب في بيان من لم يرو
عنه الا واحد ثم لما كان كونه مقلا اما بسبب قلة ما عنده من الاحاديث واما بسبب قلة الراوين
عنه على طريق منع الخلو بين المراد بقوله وهو على ان يكون الضمير للمقل ويحتمل ان يكون المراد
للواحدان بل هو اقرب اي النوع المسمى بالوحدان من لم يرو عنه الا واحد صحابيا او غيره

لكن

لكن اذا كان صحابيا لا تضر جهالة العدد التهم كلهم عند الجمهور ولو وصلية سمي وهذا
متعلق بقوله لم يرو عنه الا واحد وافاد به انه اذا لم يسم فجهالة بالاولى فمن جمجم اي
جمع افراد هذا النوع مسلم في كتابه المسمى بكتاب المنفردات والوحدان والحسن بن سفيان
وغيرهما اولا يسمى الراوي الظاهر بحسب المتن المجرد ان يكون عطف على يكون مقلا فيكون
التقسيم ثلاثيا من الابتداء واما ملاحظة ما في الشرح وان التقسيم الثاني فيجعل عطفا على
قوله لا يكثر الاخذ ويجعل قوله ولو سمي متعلقا بقوله لم يرو عنه الا راو واحد فقط والمعنى
ان المقل اما ان لا يكثر الاخذ عنه واما ان لا يسمى والمقل الذي قل الاخذ عنه من لم يرو عنه
الا واحد وان سمي والمقل الذي لا يسمى ما روى عنه اكثر من واحد ولم يبلغ الى مرتبة
المكثرين فعلى هذا يكون الضمير المجرور فيما سيأتي من قوله وصنف فيه للمبهمات لمن لم يسم مع
قطع النظر على القلة على سبيل الاستخدام ومما يرجح الى اعتبار الاستخدام ايضا انه لا اقتصار
في المبهمات على المبهم من الرواة بل بين كرفيها ما ابهم في متن الحديث ويرد على ان الجهالة
بعدم التسمية قد تكون مع كون الراوي مكثرا ويمكن ان يقال انه اكتفى في التبيين على مصرحها
بعموم قوله ولا يقبل المبهم وانما لم يذكرها في نسق ما تقدم لان مراده بقوله وسببها
بيان سبب الجهالة التي تتوعر الطريق الى ازالتها ولها سببان احدهما كونه ذكر بغير
ما اشتهر به ويحصل بهذا الجهالة بحيث لا يهتدي الى معرفة الا احاد الائمة حتى خفي
بعضهم على الامام البخاري في تاريخه كما قال العراقي وثانيهما انه لو يكثر الرواة عنه وهو
اما بانه ليس له الا راو واحد أو له راويان الا انهما لم يسمياه بخلاف ما اذا كان مكثرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)